

8 September 2022
Arabic
Original: English*

الاجتماع الثلاثون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية

بإنفاز قوانين المخدرات، أفريقيا

نيروبي، 8-11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022

البند 4 من جدول الأعمال المؤقت**

تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع التاسع والعشرون
لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاز قوانين المخدرات، أفريقيا

تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع التاسع والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاز قوانين المخدرات، أفريقيا

مذكرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

- 1- اعتمد الاجتماع التاسع والعشرون لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاز قوانين المخدرات، أفريقيا، الذي عُقد في بالاكلافا، موريشيوس، في الفترة من 16 إلى 20 أيلول/سبتمبر 2019، مجموعة من التوصيات بعد أن نظرت الأفرقة العاملة في المسائل المبيّنة أدناه.
- 2- ووفقاً للممارسة المتبعة، أُرسِل تقرير الاجتماع التاسع والعشرين إلى الحكومات الممثلة في تلك الدورة. وفي 22 حزيران/يونيه 2022، أُرسِل إلى الحكومات استبيان بشأن تنفيذ التوصيات المعتمدة في ذلك الاجتماع.
- 3- وقد أُعدَّ هذا التقرير بالاستناد إلى المعلومات التي قدمتها الحكومات إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أو المكتب) رداً على ذلك الاستبيان. وحتى 8 أيلول/سبتمبر 2022، كانت قد وردت ردود من حكومات أنغولا وبنن والسنغال وكينيا والمغرب والنيجر ونيجيريا. ولعل الدول الأطراف تود تزويد الاجتماع بمعلومات عن تنفيذ التوصيات الواردة في إطار البند المعني من جدول الأعمال.

* هذه الوثيقة متاحة بالإنكليزية والعربية والفرنسية فقط وهي لغات عمل هذه الهيئة الفرعية.

** UNODC/HONLAF/30/1



ثانياً - ردود الدول الأعضاء على الاستبيان

المسألة 1- وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية فعالة للتصدي لتهريب المخدرات عن طريق البحر، بما في ذلك الاتجار بالكوكايين عبر المحيط الأطلسي والاتجار بالهيروين في المحيط الهندي

التوصية 1

4- شجعت الحكومات على تعزيز العمل على إجراء التحقيقات اللاحقة للضبط في قضايا الاتجار بالمخدرات عن طريق توثيق التعاون بين السلطات القضائية وسلطات إنفاذ القانون، وتحقيق الاستخدام الأمثل للآليات الإقليمية والثنائية الدولية القائمة، بما في ذلك شبكة ضباط الاتصال بأجهزة الشرطة الأجنبية وذلك بهدف تعطيل أنشطة الاتجار بالمخدرات وسائر الأنشطة التي تقوم بها الجماعات الإجرامية المنظمة.

5- وقد برهنت أنغولا على التزامها بمكافحة تهريب المخدرات عن طريق البحر باعتماد مجموعة من التدابير المؤسسية والتشريعية استناداً إلى تصديقها على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وعملها بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على الصعيدين الإقليمي والدولي.

6- ونيجيريا شريك نشط في المشروع المعني بتعزيز التحقيقات الجنائية والتعاون في مجال العدالة الجنائية على امتداد درب الكوكايين في أمريكا اللاتينية والكاريبي وغرب أفريقيا، بالشراكة مع المكتب والإنتربول وغيرهما من الشركاء المنخرطين في رصد دروب الاتجار بالكوكايين.

7- وفي السنغال، تُنفذ عمليات بين عامي 2019 و2021 بالتعاون مع مختلف قوات الدفاع والأمن (البحرية والشرطة والدرك والسلطات الجمركية)، أدت إلى ضبط كميات كبيرة من الكوكايين في ميناء داكار وفي المياه الإقليمية السنغالية. وقد أدى التعاون الدولي وتبادل المعلومات أدواراً رئيسية في الإجراءات الصارمة ضد الاتجار الدولي بالكوكايين، بما في ذلك تهريبه عن طريق البحر. وكان التعاون مع إسبانيا من خلال الحرس المدني إسهاماً أساسياً في أمن المنطقة البحرية للسنغال وفي الجهود الرامية إلى مكافحة شبكات الاتجار الدولية.

8- وأفادت بنن بأنه عقب إنشاء المحكمة المعنية بالنظر في الجرائم الاقتصادية والإرهابية، عملاً بالقانون 2018-13 المؤرخ 2 تموز/يوليه 2018، نظرت تلك المحكمة في جميع قضايا الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، وطُبقت في تلك القضايا الأحكام المعنية من القانون الجنائي بقدر أكبر من الصرامة.

9- وفي النيجر، تعاون المكتب المركزي لقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات مع سلطات بوركينا فاسو وغانا في تنفيذ عملية تسليم مراقب في شباط/فبراير 2021 لعشرين صندوقاً من الورق المقوى تحتوي على ترامادول من الهند، بناء على طلب السلطات في غانا.

10- وتستفيد أجهزة الأمن في المغرب، تحت إشراف السلطات القضائية المختصة، من شبكة واسعة من الموظفين داخل البلد وخارجه على السواء، مما يكفل السرعة في تبادل المعلومات. وقد تعزز عمل أجهزة الأمن المتعلق بمكافحة الاتجار بالمخدرات على الصعيد الإقليمي بفضل آليات التعاون مثل فريق التحليل المشترك، الذي يضم أفراداً من الوحدة التقنية في الشرطة القضائية التابعة للحرس المدني الإسباني، وجنوداً من الدائرة المركزية للشرطة القضائية التابعة للدرك الملكي؛ ومراكز التعاون بين أجهزة الشرطة التي أنشئت في ميناء طنجة المتوسط، المغرب، وميناء الجزيرة الخضراء، إسبانيا، والتي تهدف إلى تعزيز التعاون عبر الحدود من أجل التصدي للاتجار بالمخدرات عن طريق البحر؛ والدوريات المشتركة بين أفراد الدرك الملكي والحرس المدني التي تهدف إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات؛ وإعادة ترسيخ دور ضباط الاتصال المنتشرين في إسبانيا.

11- وفي كينيا، تعاونت وحدة شرطة مكافحة المخدرات مع أجهزة أخرى، بما فيها دائرة خفر السواحل في كينيا، على تعزيز إنفاذ تدابير مكافحة الاتجار بالمخدرات في إطار القانون البحري. ووُسّع نطاق مذكرة تفاهم

مبرمة مع مكتب نيروبي التابع لإدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة تنص على تبادل المعلومات وتوسيع نطاق العمليات والتحقيقات المشتركة لتشمل عمليات اعتراض المخدرات في البحر.

التوصية 2

12- أوصي بأن تنظر الحكومات في تعزيز تبادل المعلومات والمعلومات الاستخباراتية العملية، وتعزيز التعاون في مجال إنفاذ القانون بين السلطات في بلدان أمريكا اللاتينية وبلدان غرب أفريقيا، وأيضاً بين البلدان الآسيوية الواقعة على الدرب الجنوبي لتهريب الهيروين وبلدان شرق أفريقيا، وكذلك مع بلدان المقصد في أوروبا.

13- وقد عملت أنغولا على نحو وثيق مع البرازيل فيما يتعلق بدروب الاتجار بالمخدرات، وأبلغت عن ضبط كميات كبيرة من المخدرات.

14- وتعاونت نيجيريا مع شركاء مثل قوة الحدود التابعة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وإدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة، والإنتربول. وشمل ذلك التعاون برامج تدريبية، والتبرع بالمعدات، وتبادل المعلومات الاستخباراتية.

15- وأقيمت صلات غير رسمية، مباشرة وغير مباشرة على السواء، بين السنغال وعدد من بلدان أمريكا اللاتينية لتبادل المعلومات الاستخباراتية العملية بغية كشف الاتجار الدولي بالمخدرات ومنعه، ولا سيما الاتجار بالكوكايين. وقد أقيمت هذه الصلات أساساً أثناء انعقاد اجتماعات دولية، وكذلك من خلال الجهات الشريكة المشتركة التي تعمل على نفس المسألة، ومنها مثلاً ضباط الاتصال.

16- وفي بنن، أدى إنشاء وحدة مشتركة لمراقبة الحاويات في ميناء كوتونو وفرقة عمل مشتركة معنية بالاعتراض في المطارات في مطار كوتونو إلى تيسير تبادل المعلومات والمعلومات الاستخباراتية العملية بين الموانئ والمطارات في بلدان أمريكا اللاتينية وغرب أفريقيا، وبين بلدان آسيا وشرق أفريقيا، ومع البلدان الأوروبية. ومن المتوقع أن يؤدي بناء القدرات على نحو مستمر إلى زيادة فعالية عمل هذه الوحدة.

17- وفي النيجر، اضطلع بأنشطة تعاون متعلقة بتبادل المعلومات والاستخبارات العملية وكذلك في مجال إنفاذ القانون بالتعاون مع بلدان في آسيا، مثل الهند، من خلال مديرية الصيدلة والطب التقليدي، في إطار الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالترامادول؛ ومع بلدان في أمريكا اللاتينية، مثل البرازيل، من خلال الإنتربول، في إطار الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالكوكايين.

18- وأفاد المغرب بأن الكميات المضبوطة من الهيروين كانت دائماً أصغر من الكميات المضبوطة من المخدرات الأخرى التي تؤدي إلى الإدمان، وهو ما يعزى إلى صغر حجم سوق الهيروين المحلية وأنها عادة ما تزود بكميات صغيرة منه يأتي معظمها من بلدان أوروبا الغربية باستخدام نقطتي العبور البريتين في باب سبتة وباب مليلية أو المراكز الحدودية في شمال المغرب. وتولي أجهزة الأمن في المغرب أهمية كبيرة لتبادل المعلومات من خلال قنوات الإنتربول وضباط الاتصال بشأن الشبكات الإجرامية الضالعة في الاتجار الدولي بالهيروين.

19- وتتمتع وحدة التحقيقات الحساسة في كينيا، بالتعاون مع مكتب نيروبي التابع لإدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة، بإمكانية الاستفادة من شبكة موسعة لتبادل المعلومات بشأن تدابير مكافحة المخدرات، تغطي أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا. وإضافة إلى ذلك، تتمتع وحدة مكافحة الجرائم المنظمة عبر الوطنية، بالتعاون مع الوكالة الوطنية لمكافحة الجريمة في المملكة المتحدة، بإمكانية الاستفادة من شبكة واسعة النطاق لتبادل المعلومات بشأن تدابير مكافحة المخدرات، تغطي أوروبا.

التوصية 3

- 20- شجعت الحكومات على النظر في إمكانية تعزيز التشريعات للسماح بالتحقيق في ضبطيات المخدرات في المياه الدولية وملاحقة مرتكبي تلك الجرائم قضائياً.
- 21- في أنغولا، يؤذن لجميع السلطات المعنية، بما في ذلك شرطة الحدود ودائرة الهجرة على الحدود والقوات البحرية، بتنفيذ عمليات اعتقال فيما يتعلق بقضايا المخدرات في المياه الدولية.
- 22- وأفادت نيجيريا بأن لديها تشريعات تغطي ضبطيات المخدرات في المياه الدولية.
- 23- ووفقاً لقوانين السنغال وأنظمتها، يجوز لقوات الدفاع والأمن المختصة (القوات البحرية والشرطة والدرك والسلطات الجمركية) القيام بعمليات في المياه الإقليمية، وضبط المخدرات ومصادرة الممتلكات، والصعود على متن السفن وتفتيشها، واستهلال الإجراءات القانونية ضد أي شخص متورط في ارتكاب جريمة.
- 24- وأكد المغرب تصميمه على مواصلة مكافحته للشبكات الدولية للاتجار بالمخدرات. وهو يلتزم تماماً بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بمكافحة المخدرات، ولا سيما الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961. ويلتزم المغرب أيضاً بالعديد من آليات التعاون الدولي لمكافحة الاتجار بالمخدرات عن طريق البحر والجو، ولا سيما من خلال مركز تنسيق مكافحة المخدرات في منطقة البحر الأبيض المتوسط والمركز العملياتي لتحليل المعلومات الاستخبارية البحرية لمكافحة تهريب المخدرات.
- 25- وأفادت كينيا بأنها قد أنشأت، بموجب القانون الدولي للبحار والقانون العرفي والقواعد الإلزامية دولياً، محكمتين متخصصتين بدعم من المكتب المعني بالمخدرات والجريمة تتعاملان مع الجرائم المنظمة عبر الوطنية وتختصان بمحاكمة المشتبه في ارتكابهم جرائم القرصنة والإرهاب وغير ذلك من أشكال الجريمة المنظمة، بمن فيهم المشتبه في اتجارهم بالمخدرات في الحالات التي تُنفَّذ فيها عمليات الاعتراض والاعتقال في المياه الدولية المتاخمة للأراضي الكينية.

المسألة 2- الأساليب الجديدة المتبعة في الاتجار والاتجاهات في طرائق الإخفاء والنقل، وأساليب التحري الفعالة للتصدي لها

التوصية 4

- 26- شجعت الحكومات على تعزيز قدرات هيئات إنفاذ القانون المعنية على تحديد الاتجاهات الجديدة في الاتجار بالمخدرات، وتحديد سمات الشحنات التي تنطوي على مخاطر عالية وكشفها في إطار أساليب العمل المختلفة.
- 27- وفي أنغولا، دُرِب موظفو إنفاذ القانون على الأساليب ذات الصلة فيما يتعلق بكل من الاعتراض على الحدود وإجراء التحقيقات، بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية. ومن خلال تحديد سمات المخاطر وتبادل المعلومات الاستخبارية مع الشركاء، نُفَّذ العديد من ضبطيات المخدرات.
- 28- وفي السنغال، استفادت الجهات الفاعلة المعنية بمكافحة الجريمة المنظمة بوجه عام، وبمكافحة الاتجار بالمخدرات بوجه خاص، من عدد من برامج بناء القدرات التي نُفَّذت في السنوات الأخيرة، إما من خلال الحلقات الدراسية التدريبية التي نظمتها الحكومة في السنغال أو التدريب في بلدان شريكة في إطار التعاون الدولي. كما حُدِّثت وعُزِّزت الموارد المادية واللوجستية الخاصة بأجهزة إنفاذ القانون المختصة إلى حد كبير. وتشمل المعدات المقدمة للوحدات مجموعات أدوات لكشف المنتجات التي تحتوي على عقاقير مخدرة ومؤثرات عقلية والتعرف عليها؛ ومركبات صالحة لجميع أنواع التضاريس؛ ومعدات مراقبة (مثل أجهزة الإرشاد والكاميرات)؛ وكلاب مدربة

على كشف المخدرات؛ وماسحات ضوئية محمولة (لوحدة الجمارك والدرك العاملة على الحدود)؛ وزوارق مزودة بمحركات وزوارق هجومية سريعة (لأغراض المراقبة البحرية).

29- وفي بنن، نفَّذ المكتب المعني بالمخدرات والجريمة أنشطة بناء قدرات لفائدة موظفي وحدات مكافحة المخدرات كجزء من مشروع التخابر بين المطارات ومشروع التعاون بين الموانئ البحرية، وذلك لأغراض منها مكافحة الاتجار بالمؤثرات النفسانية الجديدة وانتشارها وتعاطئها، في إطار البرنامج العالمي لمنع السريع للمواد الخطرة؛ وجرى تدريب الموظفين الجدد وبناء قدرات جامعي البيانات التابعين لشبكة غرب أفريقيا المعنية بالانتشار الوبائي لتعاطي المخدرات ومقدمي خدمات الرعاية الصحية للمرتدين للمخدرات.

30- وأفادت النيجر بأن فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في مطار ديوري هاماني الدولي في نيامي اقتنت مطيافا في تموز/يوليه 2022، وأفادت أيضا بتنظيم حلقات عمل تدريبية لموظفي الخدمات البريدية بشأن التعاون بين الوكالات، واستهداف الطرود المشبوهة والأفراد المشبوهين، وتحديد أماكن المنشأ والمقصد المعرض للخطر، وبأن المكتب المركزي لقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات ممثّل في وكالات شحن الطرود.

31- وأفاد المغرب بأن أجهزته الأمنية قد عززت قدراتها على إنفاذ القانون بغية استبانة الاتجاهات الجديدة في الاتجار بالمخدرات وتحديد سمات الشحنات العالية الخطورة. وتُنتشر موارد المراقبة ومعدات ذات التكنولوجيا العالية في المراكز الحدودية وتقوم على تشغيلها أجهزة الأمن، ويجري بانتظام إطلاع الموظفين على آخر المستجدات بشأن أي مخدرات تُكتشف والاتجاهات الجديدة في هذا الشأن عن طريق توزيع التنبهات وخلال الحلقات الدراسية التدريبية التي تتناول أيضا أساليب العمل التي تتبعها حاليا الشبكات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالمخدرات. وأفاد البلد أيضا بنشر دوريات مراقبة على الطرق السريعة وأفرقة مزودة بكلاب بوليسية، وبتنفيذ عمليات مراقبة بحرية مشتركة بين الدرك الملكي والبحرية الملكية، وعمليات مراقبة جوية باستخدام طائرات الهليكوبتر والطائرات المسيّرة.

32- وواصلت كينيا تقديم التدريب لموظفي إنفاذ القانون بغية تحسين قدراتهم على التصدي للاتجار بالمخدرات. فعلى سبيل المثال، استبان موظفو إنفاذ القانون دروب اتجار جديدة، بما في ذلك درب الهند - كينيا لتهرب الهيروين.

التوصية 5

33- أوصي بأن تزيد الحكومات من جهودها الرامية إلى تحقيق الاستخدام الأفضل للمنصات القائمة التابعة لمنظمات التعاون الدولي والإقليمي في مجال إنفاذ القانون، مثل الإنتربول والمنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة، وذلك لضمان تبادل المعلومات وتنسيق العمليات. وأوصي أيضا ببذل المزيد من الجهود من أجل الارتقاء بكفاءة عمل المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة.

34- وأبلغت أنغولا عن الجهود المبذولة لتحسين التعاون الدولي، وأفادت بأن لديها حاليا علاقة عمل جيدة مع الإنتربول.

35- وقد حافظت نيجيريا على جميع علاقاتها الثنائية والمتعددة الأطراف القائمة مع شركائها، وتبذل جهودا من أجل توقيع مذكرات تفاهم مع بلدان إضافية.

36- ولدى السنغال مكتب مركزي وطني تابع للإنتربول، وتستخدم المنظومة العالمية للاتصالات الشرطية المأمونة على مدار الساعة (I-24/7) التابعة للإنتربول (المنظومة العالمية للاتصالات) وقواعد البيانات الخاصة به، ولا سيما عند إجراء التحقيقات بشأن الشبكات الدولية للاتجار بالمخدرات. وتسهم هذه الأدوات إسهاما كبيرا في

فعالية هذه التحقيقات. كما تحيل أجهزة إنفاذ القانون جميع المعلومات الضرورية المتعلقة بالضبطيات الدولية المنقّدة داخل السنغال إلى المكتب المركزي الوطني في داكار.

37- وأفادت بنن بأن المكتب المركزي الوطني التابع للإنتربول لديها يعمل بنجاح، ويتعاون بفعالية مع المكاتب المركزية الوطنية الأخرى، ويبني القدرات.

38- ويعمل المكتب المركزي لقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات في النيجر بالتعاون الوثيق مع الإنتربول، ورُود في عام 2021 بمعدات حاسوبية مكنته من استخدام المنظومة العالمية للاتصالات من أجل البحث في مختلف قواعد بيانات الإنتربول.

39- ونظرا إلى أن أجهزة الأمن في المغرب تدرك أن الجماعات الإجرامية أصبحت مجزأة على نحو متزايد، بما لذلك من تداعيات على العمليات عبر الحدود، فإنها تعلق أهمية كبيرة على التبادل التلقائي للمعلومات وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والدولي من خلال استخدام قواعد بيانات الإنتربول، وأيضا من خلال المبادرات الإقليمية مثل تلك التي تشمل إسبانيا والبرتغال وفرنسا والمغرب، أو مركز تنسيق مكافحة المخدرات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي يتمتع المغرب بعضوية كاملة فيه.

40- وفي كينيا، ما فتئت وحدة مكافحة المخدرات التابعة لمديرية التحقيقات الجنائية تستخدم قنوات الإنتربول للاتصالات والتحقيقات المعززة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية من أجل رصد الهاربين وتحديد سماتهم. ووفّرت المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة منصة لتبادل المعلومات بشأن تدابير مكافحة المخدرات داخل المنطقة، وخصوصا بشأن سبل التعرف على الشبكات والمنظمات الإجرامية من خلال طريقة عملها.

التوصية 6

41- شجّعت الحكومات على مواصلة تعزيز التعاون على الصعيد الوطني بين أجهزة الشرطة والجمارك ومكافحة المخدرات وسلطات مراقبة الحدود وحرس السواحل وسائر أجهزة إنفاذ القانون المختصة، بما في ذلك بإنشاء وحدات مشتركة لمراقبة الموانئ وأفرقة عمل مشتركة معنية بالاعتراض في المطارات، بدعم من برنامج مراقبة الحاويات ومشروع التخاطب بين المطارات.

42- وتشارك أنغولا في مشروع التخاطب بين المطارات وبرنامج مراقبة الحاويات التابعين للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الجمارك العالمية.

43- وتعمل نيجيريا على تعزيز التعاون بين الوكالات على الصعيد الوطني، ومطار مورتالا محمد الدولي في لاغوس هو أحد المطارات المشاركة في مشروع التخاطب بين المطارات. ويجري تبادل المعلومات بشأن أساليب إخفاء المخدرات والمعلومات المتعلقة بعمليات الاعتقال مع الشركاء من أجل زيادة فهم أساليب الاتجار بالمخدرات.

44- وفي السنغال، أنشئت عدة كيانات لأغراض التنسيق وإنفاذ القانون. فعلى سبيل المثال، تتولى اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بمراقبة المخدرات وضع السياسات الوطنية لمكافحة تعاطي المخدرات والاتجار بها، وتنسيق أنشطة الأجهزة الحكومية المشاركة في التصدي لمشكلة المخدرات أو علاج الاضطرابات المتصلة بالمخدرات وأنشطة منظمات المجتمع المدني المشاركة في أنشطة التوعية. والمكتب المركزي لقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات مسؤول عن تنسيق عمليات مكافحة المخدرات. وأجهزة الأمن التابعة للشرطة والدرك والجمارك مسؤولة عن تسجيل الجرائم المتصلة بالمخدرات، إما كجزء من مهام التحقيقات الجنائية العامة أو بوصفها وحدات متخصصة. وبغية الاستفادة من المهارات المتاحة لدى مختلف الوكالات، أنشئ كيانات مشتركان يجمعان بين موظفي الشرطة والدرك والجمارك، وهما: الوحدة المشتركة لمراقبة الحاويات والسفن في ميناء داكار، التي أنشئت في إطار البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات التابع للمكتب ومنظمة الجمارك العالمية،

وفرقه العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في المطارات في مطار بليز دياني الدولي، التي أنشئت في إطار مشروع التخاطب بين المطارات (وهو شراكة بين المكتب والانتربول ومنظمة الجمارك العالمية).

45- وأفادت بنن بوجود فرقة عمل مشتركة معنية بالاعتراض في المطارات في مطار كوتونو، ووحدة مشتركة لمراقبة الحاويات في ميناء كوتونو.

46- وفي النيجر، يتألف موظفو المكتب المركزي لقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات من موظفين من الشرطة والحرس الوطني والدرك والجمارك. وكذلك تضم فرقة العمل المشتركة المعنية بالاعتراض في مطار ديوري هاماني الدولي في نيامي موظفين من طائفة من الوكالات، ويمكنها استخدام كل من نظام اتصالات شبكة الإنفاذ الجمركي الخاص بمنظمة الجمارك العالمية وشبكة منظومة الاتصالات العالمية.

47- ونسقت أجهزة الأمن في المغرب إجراءاتها واستراتيجيات عملها تنسيقاً وثيقاً، وتبادلت معلومات عملياتية، ونظمت تحقيقات وعمليات مشتركة.

48- وأفادت كينيا بأن وحدة مراقبة الموانئ، التي أنشئت في إطار برنامج مراقبة الحاويات وتتخذ من ميناء مومباسا مقراً لها، قد عززت التعاون بين كل من هيئة الإيرادات وهيئة الموانئ والسلطة البحرية في كينيا. وبالإضافة إلى ذلك، توجد مراكز عمليات مشتركة في موانئ مختلفة، بما في ذلك مطار جومو كينيا الدولي والموانئ البحرية الكينية، تجمع بين الأجهزة المعنية بإنفاذ القانون، وهي دائرة خفر السواحل الكينية، والسلطة البحرية الكينية، وهيئة الموانئ الكينية، والشرطة، وهيئة الإيرادات الكينية، من أجل تعزيز التعاون في التفتيش والعمليات. وأنشأ البلد أيضاً لجنة لمراقبة الحدود وتنسيق العمليات، مما عزز إدارة الحدود.

المسألة 3- التصدي لما يتصل بتجارة المخدرات من أنشطة لغسل الأموال وتدفقات مالية غير مشروعة واستخدامات للشبكة الخفية (داركنت) والعملات المشفرة

التوصية 7

49- شجعت الحكومات على مواصلة تعزيز التعاون على الصعيدين الوطني والدولي بين أجهزة إنفاذ القانون (مثلاً، الشرطة والجمارك) ووحدات الاستخبارات المالية وأجهزة النيابة العامة وسلطات الضرائب والقطاعين المصرفي والخاص لضمان نجاح التحقيق في غسل الأموال المتصل بالمخدرات.

50- وقد أنشأت أنغولا وحدة للاستخبارات المالية وأقرت قانوناً لتنظيمها.

51- ولدى نيجيريا اتفاقات تعاون سارية مع بلدان أخرى بشأن مكافحة غسل الأموال، وتلقت طلبات للمساعدة القانونية المتبادلة بموجب المعاهدات في سياق التحقيق في قضايا الاتجار بالمخدرات.

52- وقد كفل مجلس المكتب المركزي لقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات في السنغال أن تكون التحقيقات بشأن الموجودات جزءاً لا يتجزأ من جميع القضايا المتصلة بالمخدرات. وتحقيقاً لهذه الغاية، تُلتزم بانتظام مساعدة السلطات الضريبية (إدارات الضرائب والممتلكات)، وكذلك مساعدة المؤسسات المالية (بما في ذلك المصارف، وشركات التأمين، والجمعيات التعاونية للائحة والإقراض). ولن تكون الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات فعالة ما لم يجر حزم موجودات المتجرين (بما في ذلك الموجودات المالية والممتلكات المنقولة وغير المنقولة) وتجميدها ومصادرتها. وتعمل أجهزة إنفاذ القانون المختصة عن كثب مع الوحدة الوطنية لمعالجة المعلومات المالية، التابعة لوزارة الاقتصاد والمالية والتخطيط، وتتسق أعمال الاستخبارات وجمع الأدلة المتعلقة بغسل الأموال المرتبط بالجريمة المنظمة، بما في ذلك غسل عائدات الاتجار بالمخدرات.

53- ولدى بنن وحدة وطنية لمعالجة المعلومات المالية، وهي وحدة مشتركة تضم متخصصين في الشؤون المالية وموظفين من الشرطة والجمارك وقضاة.

54- وأفادت النيجر بأن المكتب المركزي لقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات وقع اتفاق تعاون في عام 2020 مع الوحدة الوطنية لمعالجة المعلومات المالية في إطار الجهود الرامية إلى مكافحة غسل الأموال. وإضافة إلى ذلك، سعى المكتب المركزي بانتظام إلى الحصول على معلومات من الكيانات المسؤولة (بما في ذلك المصارف وشركات التأمين) في إطار ما يجريه من تحقيقات، ونظم عمليات مشتركة مع السلطات الجمركية.

55- وفي المغرب، يُولى اهتمام خاص لحالات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم الأصلية، مع إدراج الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية صراحة في التعاريف الواردة في المادة 574-2 من قانون العقوبات. وتتمتع دوائر التحقيق والمقاضاة وسلطات الرقابة والإشراف المعنية بمكافحة غسل الأموال بعضوية كاملة في الهيئة الوطنية للاستخبارات المالية، وتتسق إجراءاتها تنسيقاً وثيقاً على المستوى التنفيذي عند إجراء التحقيقات في غسل الأموال، بصرف النظر عن الجريمة الأساسية. وفي إطار التعاون الدولي، تستجيب الهيئة الوطنية للاستخبارات المالية لطلبات الحصول على المعلومات والاتصالات التلقائية الواردة من وحدات الاستخبارات المالية الأجنبية بنفس الطريقة التي تعالج بها التحقيقات في تقارير المعاملات المشبوهة، سواء فيما يتعلق بنهجها المتبع إزاء أمن المعلومات وتحليلها، أو قرارها بإحالة الملفات إلى مكتب المدعي العام عند الاقتضاء، بعد الحصول على موافقة وحدة الاستخبارات المالية الأجنبية المعنية، على أساس مبادئ تبادل المعلومات التي وضعتها مجموعة إيجمونت لوحدات الاستخبارات المالية.

56- وأنشأت كينيا لجنة تقنية وطنية معنية بمكافحة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها تعمل على تيسير التعاون مع الوكالات الرئيسية المسؤولة عن التدفقات المالية غير المشروعة والمسائل المتصلة بغسل الأموال، بما فيها مركز الإبلاغ المالي ومكتب المدعي العام ووزارة العدل. وتيسر التشريعات، مثل قانون عائدات الجريمة وغسل الأموال (2009)، هذه العملية.

التوصية 8

57- أوصي بأن تتخذ الحكومات الخطوات اللازمة لدراسة الممارسات الفضلى للبلدان الأخرى في التحقيق في عمليات غسل الأموال المتصلة بالمخدرات واستخدام الشبكة الخفية والعملات المشفرة للاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، والممارسات الفضلى في مصادرة الموجودات وإدارتها.

58- وأفادت أنغولا بأن سلطاتها القضائية تتعاون بصورة فعالة مع المصارف الدولية، وبفضل ذلك أعيدت رؤوس أموال سبق تحويلها إلى الخارج.

59- وأشارت نيجيريا إلى أن لديها إجراءات تشغيل موحدة تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية. وقد ساعدت برامج التدريب التي نفذها المكتب المعني بالمخدرات والجريمة وإدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وشركاء آخرون على بناء قدرات الموظفين فيما يتعلق بأعمالهم ذات الصلة.

60- وتمثل السنغال لتوصيات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وتنفيذ من الممارسات الفضلى المتبعة في بلدان أخرى من خلال اتفاقات التعاون والمؤتمرات والاجتماعات الدولية بشأن التحقيق في غسل الأموال، وبيع المخدرات على شبكة الإنترنت، وضبط الموجودات الإجرامية ومصادرتها، والتحقيقات المالية. وقد أنشأ المكتب المركزي لقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات مؤخراً قسماً للتحقيقات الرقمية. وإضافة إلى ضمان قيام الوحدات الميدانية بإجراء التحقيقات، هناك حاجة إلى نشر أجهزة إنفاذ القانون للاضطلاع بنفس الأنشطة (بما في ذلك الاضطلاع بالدوريات الرقمية ومكافحة التسلل الإلكتروني) على شبكة الإنترنت، بما في ذلك الشبكة الخفية وعلى شبكات التواصل الاجتماعي التي أصبحت جميعها وسائل قوية ومستخدمة على نطاق واسع للاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية، بما في ذلك في السنغال.

- 61- وفي بنن، تتدرج تدابير إنفاذ القانون الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات ضمن مسؤوليات المكتب المركزي لمكافحة الاتجار بالمخدرات والسلائف. ويجري المكتب المركزي تحقيقات مشتركة مع الوحدة الوطنية لمعالجة المعلومات المالية ووحدة مكافحة الجرائم الاقتصادية والمالية فيما يتعلق بغسل الأموال المتأتية من الاتجار بالمخدرات. (المادة 70، الفقرة 3 من القانون رقم 2018-17 المؤرخ 25 تموز/يوليه 2018 بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب).
- 62- وفي النيجر، نظمت وحدة معالجة المعلومات المالية وشركاؤها الأجانب عدة حلقات عمل تدريبية لفائدة موظفي المكتب المركزي لقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وجرى تبادل الخبرات المتعلقة بغسل الأموال المتصل بالمخدرات على نطاق واسع.
- 63- وقد ركزت أجهزة الأمن المغربية المسؤولة عن مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة السيبرانية وغسل الأموال على تطوير تقنيات التحقيق في حالات غسل أموال المخدرات واستخدام الشبكة الخفية والعملات الإلكترونية في الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، بأساليب منها تبادل الخبرات والممارسات الجيدة مع أجهزة الشرطة في البلدان الشريكة، وكذلك الأخذ بممارسات جديدة لمصادرة الموجودات الإجرامية وإدارتها.
- 64- وقد أحرزت كينيا تقدما كبيرا في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، بما في ذلك من خلال إقرار قانون عائدات الجريمة وغسل الأموال (2009) وقانون منع الإرهاب (2012) وإنفاذهما. كما أنشئت وكالة استرداد الموجودات بغية تجميد ومصادرة الموجودات المتحصّل عليها من عائدات الجريمة وغسل الأموال. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، استحدثت كينيا سجلا إلكترونيا في مكتب سجل الشركات يُتوقع من جميع الشركات أن تبلغه بمعلومات عن مالكيها الفعليين النهائيين. وفي عام 2019، اعتمدت حكومة كينيا تدابير لسحب العملة من التداول أفضت إلى استحداث جيل جديد من العملة في محاولة للحد من غسل الأموال وسائر التدفقات المالية غير المشروعة. واستمر توفير التدريب للموظفين المعنيين، وأُجريت استعراضات منتظمة للوائح التنظيمية لضمان اتباع أفضل الممارسات.

التوصية 9

- 65- أوصي بأن تتخذ الحكومات الخطوات اللازمة لتوفير التدريب لموظفيها العاملين في الخطوط الأمامية على أساسيات غسل الأموال واستخدام الشبكة الخفية والعملات المشفرة لهذه الأغراض من أجل تزويدهم بالقسط اللازم من المعارف لضمان اتخاذ الإجراءات المناسبة وجمع الأدلة ذات الصلة وتأمينها على النحو الواجب. وتحقيقا لهذه الأغراض، يمكن النظر في الاستعانة بأدوات التدريب التي أعدها البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب التابع للمكتب.
- 66- وتدرّب السلطات في أنغولا موظفيها التقنيين على المسائل المتعلقة بالجريمة وتمويل الإرهاب.
- 67- ودرّب المكتب المعني بالمخدرات والجريمة موظفي إنفاذ القانون في نيجيريا على تقنيات التحقيق الأساسية والمتقدمة في مجال غسل الأموال.
- 68- وفي السنغال، حضر المسؤولون دورات تدريبية بشأن غسل الأموال واستخدام الشبكة الخفية والعملات المشفرة نظمتها وحدة معالجة المعلومات المالية وشركاء مثل المكتب.
- 69- وفي بنن، عقد المكتب عدة حلقات دراسية لبناء القدرات، استقادت أيضا من أدوات التدريب التي يتيحها البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب التابع للمكتب.
- 70- وعقدت النيجر عدة حلقات عمل تدريبية بشأن غسل الأموال لفائدة موظفي المكتب المركزي لقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات، بالتعاون مع وحدة معالجة المعلومات المالية.

- 71- ويجري تناول مواضيع غسل الأموال واستخدام الشبكة الخفية والعملات المشفرة في برامج التدريب الأساسية للمعنيين الجدد في أجهزة الأمن المغربية، وفي التدريب المستمر لضباط الشرطة القضائية وموظفيها، باستخدام الأدوات المقدمة في إطار الشراكات القائمة مع المنظمات الدولية المعنية، بما فيها المكتب والإنتربول ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول) والعديد من الشركاء الآخرين. وإضافة إلى الاستفادة من التدريب المباشر وحلقات العمل التي ينظمها المكتب، تستفيد الهيئة الوطنية للاستخبارات المالية بانتظام من الأدوات التي استحدثتها البرنامج العالمي لمكافحة غسل الأموال وعائدات الجريمة وتمويل الإرهاب التابع للمكتب، بما في ذلك المنصة الحاسوبية للتعليم في مجال مكافحة الإرهاب.
- 72- وقد استقادت كينيا من أدوات التدريب التي استحدثتها المكتب، وحسّنت أدلتها التدريبية للموظفين العاملين في الخطوط الأمامية، بمن فيهم العاملون في نقاط الدخول.

المسألة 4- الاحتياجات الخاصة بالأطفال والشباب المحتكين بنظام العدالة في سياق جرائم متصلة بالمخدرات

التوصية 10

- 73- أوصي بأن تدمج الحكومات المسائل المتعلقة بالأطفال في خططها المعنية بالصحة وسيادة القانون والتنمية. وينبغي أن تستند هذه الاستراتيجيات إلى بيانات وأدلة علمية وافية وأن تعزز التعاون بين مختلف الأجهزة المعنية وكذلك مع المنظمات غير الحكومية.
- 74- وتتبادل أنغولا المعلومات دولياً وفقاً لبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتستفيد من قاعدة بيانات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وتشارك في حملة القلب الأزرق لمناهضة الاتجار بالبشر.
- 75- وتعمل السلطات النيجيرية، مثل الوكالة الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات، والشرطة ودائرة المؤسسات الإصلاحية، ومنظمات المجتمع المدني، مع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة على وضع برنامج لبدائل السجن يركز على مرتكبي الجرائم البسيطة. وقد أوشك الاستعراض المكتبي لهذا البرنامج على الانتهاء.
- 76- وفي السنغال، تُدمج المسائل المتعلقة بالأطفال في خطط الصحة وسيادة القانون والتنمية. فقد يؤمر الأطفال والشباب مثلاً بالخضوع للعلاج كبديل للعقوبة الجنائية.
- 77- وفي بنن، يوجد مركز لرعاية الأطفال والمراهقين يقدم الدعم للأطفال المخالفين للقانون ويساعد في إعادة إدماجهم في المجتمع. ويعمل المركز تحت إشراف وزارة العدل.
- 78- وما فتى المكتب المركزي لقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات في النيجر يدعو إلى إنشاء مركز متخصص لعلاج الأمراض المرتبطة بالارتهاان للمخدرات.
- 79- وفي المغرب، وضعت الإدارة المسؤولة عن النهوض بصحة الأطفال والمراهقين في وزارة الصحة خطة استراتيجية متعددة القطاعات لتعزيز الصحة العقلية للأطفال والشباب.
- 80- وقد وضعت كينيا سياسة وطنية للكحول والمخدرات تشمل تدخلات تعالج المسائل المتصلة بالأطفال والشباب. ولكفالة وصول الرسائل الرئيسية إلى الأطفال والشباب، وضعت كينيا المبادئ التوجيهية الوطنية للوقاية من تعاطي الكحول والمواد المخدرة وإدارته في مؤسسات التعليم الأساسي تقدم الإرشاد للمعلمين بشأن التدابير الفعالة لمكافحة تعاطي المخدرات، وأعدت ووزعت عدة منشورات تدريبية للأطفال من مختلف الأعمار. وتستند السياسات والمبادئ التوجيهية والمواد التدريبية إلى مواد المكتب ذات الصلة، بما فيها المعايير الدولية للوقاية من تعاطي المخدرات.

التوصية 11

- 81- أوصي بأن تعتمد الحكومات استراتيجيات للوقاية من تعاطي المخدرات تستند إلى أدلة علمية والعمل مع الأسر والمدارس والمجتمعات المحلية والإعلام وتكون مصممة خصيصا لتناسب الأطفال والشباب، لا سيما الفئات الأكثر تهميشا وتلك التي تعاني من الفقر، تماشيا مع المعايير الدولية للوقاية من تعاطي المخدرات التي وضعها المكتب.
- 82- وتتوفر لدى أنغولا، من خلال معهد أمريكا اللاتينية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، برامج محددة للأسر والأطفال والشباب، وخصوصا فيما يتعلق بمكافحة الفقر.
- 83- وأطلقت نيجيريا البرنامج المعنون "الحرب ضد تعاطي المخدرات"، وهو برنامج شامل قائم على الأدلة وموجه إلى فئات مستهدفة مختلفة، بما في ذلك الأسر والمدارس والمجتمعات المحلية ووسائل الإعلام. وقد البرنامج حقق نتائج مثيرة للإعجاب.
- 84- واعتمدت استراتيجيات للوقاية من تعاطي المخدرات من خلال إعداد نميطة عن المخدرات للمدارس الثانوية، وإنشاء منصة على شبكة الإنترنت تهدف إلى زيادة إلمام الشباب بمواد الإدمان، وتنظيم أنشطة توعية سنوية واسعة النطاق لمكافحة تعاطي المخدرات في إطار الأسبوع الوطني للتوعية والتعبئة ضد المخدرات، بمشاركة وسائل الإعلام.
- 85- وفي بنن، تتجسد إحدى استراتيجيات منع تعاطي المخدرات في برنامج واسع النطاق لنشر الوعي في أوساط جميع الفئات المهنية والطوائف الدينية، تنفذه اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بمكافحة تعاطي المخدرات والمؤثرات العقلية بالشراكة مع عدد من المنظمات غير الحكومية ومراكز رعاية المرتين للمخدرات.
- 86- وفي النيجر، يدعو المكتب المركزي لقمع الاتجار غير المشروع بالمخدرات إلى وضع سياسة وطنية لمكافحة المخدرات.
- 87- ووضع المغرب الاستراتيجية الوطنية للوقاية والتكفل باضطرابات الإدمان (2018-2022) التي تهدف إلى الاستفادة من التقدم الذي أحرزه البلد بالفعل، ونمذجة التجارب الرئيسية، والامتثال للتوصيات الدولية، وتطوير الخبرات. وتراعي الاستراتيجية أيضا الحاجة إلى تعبئة الموارد وتعزيز الاتساق والتكامل في إجراءات متخذي القرارات والمهنيين وأعضاء المجتمع المدني.
- 88- وفي عام 2021، وضعت كينيا المبادئ التوجيهية الوطنية للوقاية من تعاطي الكحول والمواد المخدرة، بما يتماشى مع المعايير الدولية للوقاية من تعاطي المخدرات الصادرة عن المكتب، والتي أعدت لكي يستخدمها الشركاء الرئيسيون، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني التي تنفذ مبادرات الوقاية من المخدرات.

التوصية 12

- 89- أوصي بأن توجه الحكومات نظم قضاء الأحداث لديها صوب العمل على إعادة إدماج الأطفال الجانحين في المجتمع ووقاية الأطفال والشباب من الدخول في مسار نظام العدالة الجنائية وتحويلهم عن ذلك المسار. وتُشجّع الحكومات على وضع واعتماد وتنفيذ تدابير بديلة أو إضافية للإدانة أو العقاب بالنسبة للأطفال والشباب، مثل الأوامر بتوفير الرعاية والإرشاد والإخضاع للإشراف، وتوفير المشورة، والوضع تحت الاختبار، والرعاية البديلة (الحضانة)، وبرامج التعليم والتدريب المهني.
- 90- وتوجه أنغولا الشباب إلى برامجها لإزالة السموم وإعادة التأهيل الاجتماعي.
- 91- واتخذت نيجيريا خطوات لحماية حقوق الطفل تماشيا مع أفضل الممارسات العالمية.

92- وتُقدت في السنغال بدائل للإدانة أو العقاب بالنسبة للأطفال والشباب، بما في ذلك الإعفاء من المسؤولية الجنائية في حالة القصر الذين تقل أعمارهم عن 18 عاماً، ولم يرتكبوا جريمة من قبل، ويتعهدون رسمياً أمام المحكمة بالتوقف عن تعاطي المخدرات.

93- وفي بنن، تتمثل أهداف مركز رعاية الأطفال والمراهقين في إعادة تأهيل الأطفال المعرضين للخطر (من 0 إلى 13 عاماً) والأطفال المخالفين للقانون وإعادة إدماجهم في المجتمع، وتوفير الرعاية والدعم للأطفال المعرضين للخطر، ومنع جنوح الأحداث (في أوساط الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و15 عاماً). واعتباراً من سن 16 عاماً، يقضي القصر المخالفون للقانون نصف مدة العقوبة على الجريمة المرتكبة، ويُحالون بعد ذلك إلى المركز.

94- ويحدد القانون 72-2014 المؤرخ 20 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 اختصاصات محاكم الأحداث في النيجر ومسؤولياتها وطريقة عملها، وينص على بدائل لإدانة الشباب. وتطبق السلطات القضائية في النيجر هذا القانون على نطاق واسع.

95- وكان المرسوم الملكي بإصدار القانون رقم 1-73-282 المؤرخ 21 أيار/مايو 1974 بشأن زجر الإدمان على المخدرات السامة ووقاية المدمنين على هذه المخدرات، الذي يعدل المرسومين الملكيين المؤرخين 2 كانون الأول/ديسمبر 1922 و24 نيسان/أبريل 1954، هو أول نص في المغرب المستقل يجرم تعاطي المخدرات. ويعاقب الفصل 8 منه كل من استعمل بصفة غير مشروعة أي مواد أو نباتات معتبرة مخدرات بالحبس من شهرين إلى سنة وبغرامة يتراوح قدرها بين 500 و5 000 درهم مغربي أو بإحدى هاتين العقوبتين. غير أن المتعاطي يجب أن يوافق على الخضوع لعلاجات القضاء على التسمم التي تُقدّم إما في مؤسسة علاجية أو في مصحة خاصة تقبلها وزارة الصحة.

96- وتنفذ كينيا نظاماً شاملاً لقضاء الأحداث يستند إلى قانون الطفل لعام 2022. وينص القانون الجديد على إنشاء صندوق لرعاية الطفل، في إطار قانون إدارة المالية العمومية، لتغطية النفقات المعقولة لجميع برامج الضمان الاجتماعي التي أعدتها الحكومة من أجل تيسير تحقيق الرفاه للأطفال. ورفع هذا القانون أيضاً سن المسؤولية الجنائية من 8 أعوام إلى 12 عاماً، وينص على عدم التعامل مع الأطفال المتهمين بارتكاب جرائم بسيطة من خلال نظام المحاكم، وإحالتهم بدلاً من ذلك إلى النظم المجتمعية. وفيما يتعلق الجرائم غير البسيطة، يمنح القانون لرئيس القضاة صلاحية تسمية محاكم للأطفال في المقاطعات أو المقاطعات الفرعية، وتعيين قاض لنظر القضايا التي تكون الضحية أو المشتكي فيها طفلاً. ووفقاً لما ينص عليه القانون، تُعقد محكمة الأطفال في بيئة ملائمة لهم (المادة 92)، ويتلقى أي طفل يخالف القانون المساعدة القانونية المجانية لتمكينه من تدبر أموره في نظام العدالة.